

سُلوى بعلبكي

يكاد لا يمر يوم إلا ويترحم اللبناني على أمسه، وما أن يستعظم مصيبة حتى تنهال عليه كارثة أعظم، وكأن قدره أن يتنقل بين نوائب الدهر ويترنح على وقع مسلسل انهيارات بدأت مالية - اقتصادية تسبب بها الفساد السياسي، ومن ثم انفجار المرفأ الذي دمر نصف بيروت، لتأتي بعدها جائحة الموت غير المحسوبة فتحصد العشرات يومياً، وبعدها فساد احتياط مصرف لبنان وتعدّر استمرار #الدعم من دون المسّ بما تبقى من أموال المودعين. ولا أحد يدري ضخامة المأساة التي يمكن أن تنتهي إليها سلسلة الأزمات "المتحورة" فيما الثابت الوحيد المتجذر فيها هو نهج الابتزاز والاستهتار وإضاعة الفرص المتربع على عرش قطاع الطاقة لا يرف له جفن، لا يتغير ولا يسمح بالتغيير، ويتخذ من "مؤسسة كهرباء لبنان" رهينة بذريعة إصلاحها، غير آبه بتداعيات إفلاس الخزينة وانهيار مالية الدولة وعودة أسعار النفط العالمي إلى الارتفاع، ممعناً في إضاعة الفرص والتخلف عن اتخاذ القرارات والتدابير الملائمة لمواجهة التغييرات غير المحتسبة في الوقت المناسب، متجاهلاً استحالة تمويل حاجة "المؤسسة" إلى المحروقات ومعها ذلك "الثالوث" من عقود تشغيل وصيانة المعامل ومقدمي الخدمات والبواخر، الممدد لها، في كل مرة، تحت ضغط الابتزاز والتهويل بالخطر على الاستثمار ووقف الإنتاج وزيادة ساعات التقنين وصولاً إلى إطفاء مجموعات المعامل تدريجاً، بالتوازي مع وقف خدمات التوزيع وإدخال البلاد في العتمة. لكل من هذه الخيارات، وفق ما يقول المدير العام السابق للاستثمار في وزارة الطاقة والمياه غسان بيضون، "حكايا وأسرار وخفايا وألعيب ومناورات وقطب مخفية محبوكة بعناية الاستشاري وطوعية المديرين والمعينين بالرقابة، كما هو حال تسرب الفساد إلى عقد "سوناطراك"، بدءاً من كُتبت التنازل الصادرة عن وزراء الطاقة، وفيها تعهد مسبق بإعفاء مصرف لبنان من أي مسؤولية قانونية أو قضائية عن عدم صحة المستندات، وضمنان عدم الاعتراض أو الادعاء في حال تبين وجود خلل في شحنات الفيول المستوردة، مروراً بطلب إدارة "مؤسسة الكهرباء" من مصرف لبنان تغيير أسماء البواخر في آخر لحظة بموافقة وزير الطاقة، وصولاً إلى الاستلام الغامض المبني على إفادة شركة خاصة تتحرك باستقلالية تامة دون أية متابعة من إدارة المؤسسة، التي لا تكلف نفسها عناء الاهتمام وبذل العناية التي يقتضيها موجب المحافظة على مصلحتها، لتبقى دورة شراء المحروقات بدءاً من الطلبية وحتى تفريغ الشحنات في الخزانات مبعثرة بين مرجعيات عدة لا يربطها رابط ولا تحكمها ضوابط، ولا رقابة التسلسل الإداري في إطار توزيع الصلاحيات والمسؤوليات حرة من أي قواعد أو أصول تضمن كشف الغش والانحراف ووجوه الفساد التي تتال من حقوق المؤسسة ومصلحتها وتحقق الضرر بالمال العام".

أكثر من سؤال يطرحه اليوم بيضون بعد خفض سلفة الخزينة المخصصة لتأمين حاجة "مؤسسة كهرباء لبنان" من المحروقات من 2500 إلى 1500 مليار ليرة في موازنة الدولة للعام 2020، وعدم إقرار موازنة العام 2021، وبعد انتهاء عقد "سوناطراك" وفاد احتياط مصرف لبنان من العملات الصعبة والإعلان عن اقتصار السيولة المتوافرة لديه على ما يوازي الاحتياط الإلزامي للمصارف المتكون من بقايا أموال المودعين، ومع عودة أسعار النفط العالمية إلى الارتفاع بالتزامن مع ارتفاع سعر صرف الدولار ليتجاوز حدود الـ 9 آلاف ليرة، بحيث لم يعد لرفع الدعم جزئياً عن محروقات الكهرباء أي فائدة. هذا فضلاً عن حاجة المؤسسة إلى الدولار لتغطية عقود البواخر وتلبية مطالب متعهد تشغيل وصيانة المعامل ومقدمي الخدمات، وعن نتائج الضغط الذي سوف تشكله زيادة الطلب على العملة الخضراء لتأمين حاجة المؤسسة منها مباشرة من السوق، وعن الوصول إلى طريق شبه مسدود في المفاوضات مع مصرف لبنان حول تغطية تكاليف العقود الثلاثة المذكورة على الأقل، واتجاه المؤسسة نحو تمديد عقد التشغيل بصيغة "المياومة" بعد تعذر الوصول إلى نتيجة في ذلك التفاوض حول تأمين تغطية كلفة هذا العقد وغيره بالدولار، بالرغم من الضغط والتهويل بالعملة ووقف الإنتاج الذي حاول وزير الطاقة أن يمارسه على طريقة أسلافه، من دون مراعاة الواقع المأسوي الذي أوصل البلاد والمؤسسة إليه هذا النهج العبثي السيء وغير المسؤول. وفي مقدم لائحة الأسئلة، بغض النظر عن موقف حاكم مصرف لبنان المقيد بالمجلس المركزي المكتمل، يسأل بيضون: "أين نحن اليوم من إمكان استمرار الخزينة ومصرف لبنان معاً بتغطية كلفة المحروقات لزوم مؤسسة كهرباء لبنان وتأمين الدولارات اللازمة لذلك، وما هو الحل أو نتائج تعذر الوصول إليه؟".

يعتبر بيضون ان الإجابة عن هذا السؤال صعبة جداً لأسباب عدة، "تبدأ بتعنت القيمين على وزارة الطاقة واعتمادهم أسلوب الابتزاز والتهويل بالعملة وإغراقنا بالخطط والتصورات والمخارج التي لا تتعدى في الواقع سوى اللجوء إلى الحلول الترقيعية والموافقات الاستثنائية المخالفة للقانون والدستور". وقد شكل انخفاض أسعار النفط خلال العام 2020 فرصة لإنقاذ "مؤسسة كهرباء لبنان" وإصلاح أوضاع القطاع، لكنها ضاعت ومعها هبة "سيمنز"، ودخلت مبادرة الدولة العراقية لتأمين حاجة لبنان إلى المحروقات، في المجهول، بعد إهمال التفاوض الجدي معها، ليبقى زمام مناقصة المحروقات ودفاتر شروطها بيد الوزير وتسهل العودة إلى تشتت الطلبيات بطريقة الـ Spot Cargo غب الطلب، بما في ذلك من مخاطر لجهة عدم الاستقرار في تأمين حاجات المؤسسة، ومن ثغرات تبقى سيف التهديد بالعملة مصلاً على البلاد والعباد لتمير الصفقات الجديدة من دون حسيب ولا رقيب وفرض الموافقات الاستثنائية.

فما المطلوب اليوم؟ يقول بيضون إن على وزير الطاقة "توجيه المؤسسة وحضها على تعزيز اعتمادها على قدراتها الذاتية وتقليص حاجتها للمتعهدين، والاستغناء عن عقود الإشراف وإدارة البرامج"، وإعادة النظر بعقد تشغيل وصيانة المعامل المنتهية مدته وإيجاد صيغة بديلة يمكن أن تكون، على سبيل المثال، التعاقد بالتراضي مع "سيمنز" لتأمين فريق فني من خبرائها المشاركين في بناء معمل الزهراني ودير عمار، ونقل العلاقة مع من يلزم من العاملين مع المتعهد الحالي إلى المؤسسة، بعد تعزيز دور مهندسيها في عملية التشغيل والصيانة، بحيث تقتصر التزامات المؤسسة بالعملة الأجنبية وفق هذه الصيغة على أعباء الخبراء الأجانب. وكذلك الأمر بالنسبة إلى عملة بقية العقود النافذة

خلال المدة المتبقية منها مثل عقد البواخر وعقود مقدمي الخدمات، بحيث تقتصر الأعباء بالدولار على ثمن قطع الغيار والمواد المستوردة من الخارج أو المصنعة في لبنان وتدخل في كلفتها مواد مستوردة، بحيث يتم دفع المستحقات بالدولار مباشرة عبر مصرف لبنان بناء على مستندات وفواتير، وتحسب بقية عناصر كلفة المتعهد بالليرة، والمفترض أن تشكل نسبة مهمة منها". ويضيف أن هذه التدابير يجب ان تواكبها إجراءات أخرى لتسريع تحصيل متأخرات المؤسسة واعتماد التقسيط في تسديد مستحقات المتعهدين حيث يمكن، والمباشرة بتطبيق قرار الرفع التدريجي للتعرفة بموازاة تحويل دعم ذوي الدخل المحدود إلى الليرة، عن طريق سلفة غلاء معيشة تحتسب على أساس سلة حاجات تستوجب الدعم، فينحصر الدعم بالطبقة المحتاجة وعلى الفروقات الناتجة من رفع الدعم عن السلة المذكورة، فترشد هذه الفئة استهلاكها وتتلقى المنفعة من التهريب".

من جهة أخرى، وبالإشارة إلى المعلومات المتوافرة حول عقد Primesouth، لتشغيل وصيانة معمل الزهراني والبداوي، والتهديد بالتوقف عن العمل ما لم يلتزم مصرف لبنان تأمين مستحقاتها "الممتازة" بالدولار، يؤكد بيضون أن هذا العقد "يشكل حالة فساد نموذجية تتكرر فيها السيناريوات ذاتها لإرساله، إذ يبدأ الاتفاق بالتراضي مع استشاري "عالمي" يضع دفتر الشروط، يليه إجراء استدراج العروض وفشله أو تمديده مرتين، اللجوء إلى التراضي بناء على اقتراح "مدراء" يتم استدعاؤهم إلى الجلسة لإبداء الرأي بـ"اعتدال الأسعار" وإلى رأي مستشار قانوني لا شرعية لوجوده في المؤسسة، بوجود مفوض للحكومة لا يقدم ولا يؤخر، ومراقب مالي مثله لا يرتقب منه موقف اعتراض ولا يرتجى من وجوده فائدة، وإلا كيف يمكن أن ينهش الفساد المؤسسة ويؤدي إلى انهيارها على مختلف المستويات من دون أن تسمع صوتاً اعتراضياً أو تحذيراً؟!".

والأقطع في خفايا هذا العقد، برأي بيضون، هو "حصول المؤسسة على عرض أقل بـ 32 مليون دولار، ورفض البحث فيه بحجة التأثير على صدقية المؤسسة والخوف من انعكاس ذلك على تقديم العروض في المستقبل، وتساؤل الشركات الأخرى عن الشفافية المفترض ان تتحلى بها المؤسسة".